

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.5
E/1989/119/Add.5
11 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

UN LIBRARY
SEP 7 1989
UNISA COLLECTION

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

التقدم المحرز نحو التنمية القابلة للإدامة
والسليمة بيئيا

إضافة

تقرير مقدم من منظمة العمل الدولية

مساهمة منظمة العمل الدولية في التنمية
القابلة للإدامة والسليمة بيئيا

مقدمة

١ - أولى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية اهتماما متزايدا للمسائل المتمثلة بالتنمية والبيئة منذ دورته المعقودة في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨٨ عندما أحيط علما لأول مرة بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون : مستقبلنا المشترك و المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وبحث مجلس الإدارة في دورته الثانية والأربعين ، ورقة قدمها المدير العام ذات غرض مزدوج : الاول ، تقديم استعراض لأنشطة المنظمة في الماضي والحاضر فيما يتعلق بالتنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا بغية الحصول على تعليقات وتوجيهات من مجلس الإدارة بشأن الاولويات والأنشطة المقبلة في هذا الميدان . ثانيا ، بعد إجراء تنقيح لأخذ تعليقات مجلس الإدارة في الاعتبار تقدم هذه الورقة حاليا بوصفها الاستجابة الرسمية من جانب منظمة

العمل الدولية للطلبات الواردة في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ (المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها) و ١٨٧/٤٢ (تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية) اللذين طلبا إلى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية (شأنه شأن سائر هيئات إدارة أجهزة الأمم المتحدة) أن يقوم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، بشأن التقدم المحرز في منظمة العمل الدولية نحو التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . وهذه الوثيقة مقدمة أيضا إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الخامسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٩ .

منظمة العمل الدولية والتنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا

٢ - قد يكون من المفيد ، قبل استعراض أنشطة منظمة العمل الدولية ، تحديد كيفية تصور المنظمة لمفهوم التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . وقد أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، واعتمد من قبل مجلس إدارة البرنامج والجمعية العامة في عام ١٩٨٧ . واعتمد المنظور البيئي المشار إليه باعتباره "إطارا واسعا لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا ، وعلى وجه التحديد باعتباره دليلا لإعداد مزيد من برامج البيئة المتوسطة الأجل لمؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة" . كما ينص القرار ١٨٦/٤٢ على إجراء استعراض "للتصورات التي تشاركها الحكومات لطبيعة المشاكل البيئية وعلاقات الترابط بينها وبين المشاكل الدولية الأخرى والجهود المبذولة للتصدي لها" . ويعكس المنظور البيئي الكثير من الاهتمامات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .

٣ - أما تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" والمعروف أيضا بتقرير برونتلند ، رئيس وزراء النرويج حاليا ، فإنه يطرح الفكرة الأساسية القائلة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تقوم على أساس مفهوم "التنمية القابلة للإدامة" - أي "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها" . ويحدد تقرير اللجنة عددا من المفاهيم أو المناظير فيما يتعلق بعملية التنمية القابلة للإدامة : الزمن ، أي الأجيال الحاضرة والمقبلة ؛ الاحتياجات ، خاصة تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم ؛ القيود التي يفرضها التنظيم التكنولوجي والاجتماعي ؛ المساواة داخل البلدان وفيما بينها ؛ النهج المتكاملة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات ؛ إدارة الموارد الطبيعية ؛ التوقع والوقاية وكذلك الإصلاح . والتحدي الذي يواجه منظومة

العمل الدولية وغيرها من المنظمات هو تنفيذ مفهوم التنمية القابلة للإدامة في أنشطتها اليومية .

٤ - ومع مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بطبيعة هذا المفهوم ، فإن المدير العام ، في ملاحظاته التي أبدأها في مؤتمر أوصلو المعني بالتنمية القابلة للإدامة المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، قد أشار إلى أن "كل نشاط تضطلع به منظمة العمل الدولية - ولا ريب في أن ذلك ينطبق أيضا على جميع الوكالات والكيانات التابعة للأمم المتحدة - موجه ، من حيث المبدأ ، نحو تحقيق التنمية القابلة للإدامة" . وطلب المدير العام أن تقوم الإدارات فيما بينها بإجراء استعراض لتقرير برونتلند وآثاره بالنسبة لمنظمة العمل الدولية . وقد أبرزت نتائج هذا الاستعراض أن أنشطة منظمة العمل الدولية وبرامجها وأهدافها ترتبط بالفعل فيما بينها ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية القابلة للإدامة . وهناك ثلاثة مجالات تحظى بأولوية واهتمام خاصين من جانب منظمة العمل الدولية هي : بيئة العمل ، والتدريب البيئي ، والعلاقة بين البيئة والعمالة بين الفقر والتنمية .

بيئة العمل

٥ - إن بيئة العمل ، التي نالت اهتماما محدودا نسبيا في إطار تقرير برونتلند والمنظور البيئي ، تحظى بأولوية عالية جدا داخل منظمة العمل الدولية . ولمنظمة العمل الدولية ولاية دستورية لمساعدة البلدان على تحسين بيئة العمل فيها ، وهي قد كرست نسبة كبيرة من جهودها لهذا الاتجاه ، لاسيما عن طريق أنشطتها المتعلقة بوضع المعايير .

٦ - وقد تكرر تأكيد الأولوية الواجب إيلاؤها لهذه القضايا مؤخرا في المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع لمنظمة العمل الدولية المعقود في هراري في عام ١٩٨٨ ، عندما اعتُمد قرار بشأن حماية بيئة العمل والبيئة العامة في المنطقة الأفريقية . ويدعو القرار جميع الدول الأعضاء ، لاسيما دول المنطقة ، والمدير العام إلى اتخاذ عدة إجراءات بشأن عدد من القضايا الهامة المتعلقة ببيئة العمل والبيئة العامة ، بما في ذلك النفايات الخطرة . أما البرامج الشاملة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في ميدان السلامة المهنية والصحة المهنية وظروف العمل والمعيشة ، فإنها تقدم مساهمة كبرى في تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسلمية بيئيا . كما أن اتفاقية بيئة العمل (رقم ١٤٨) (التلوث الجوي والضوضاء والاهتزاز) ، والتوصية (رقم ١٥٦) لعام ١٩٧٧ ، وكذلك اتفاقية السلامة والصحة في ميدان التشييد (رقم ١٦٧) ، والتوصية

(رقم ١٧٥) المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، فكلها أمثلة على مساهمة منظمة العمل الدولية عن طريق المعايير الدولية . وستجري أول مناقشة لسلامة استعمال المواد الكيميائية في العمل خلال مؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بغية اعتماد صك أو صكوك في هذا الشأن .

٧ - وبالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بوضع المعايير ، يجري الاضطلاع ، خلال فترة السنتين الحالية ، بأنشطة أخرى مختلفة هدفها العام تعزيز ودعم الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للحد من حوادث العمل والأمراض المهنية ولتحسين بيئة العمل . أما برنامج العمل ، الذي يظلع به فرع السلامة المهنية والصحة المهنية داخل الإدارة المعنية بظروف وبيئة العمل ، فإنه يستهدف تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل . وتشمل عناصر البرنامج المذكور ما يلي : (أ) إعداد مشاريع مدونات قواعد عملية بشأن ما يلي : '١' السلامة والصحة في ميدان التشييد ، '٢' السلامة والصحة في عمليات التعدين السطحي ، '٣' الوقاية من الأخطار الرئيسية ؛ (ب) تنظيم عقد اجتماع للخبراء بشأن السلامة في استعمال الألياف المعدنية والاصطناعية ؛ (ج) إجراء دراسة عن توفير خدمات الصحة المهنية على الصعيد الوطني لصالح المؤسسات الصغيرة والعمال الزراعيين والقطاع غير الرسمي ؛ (د) إعداد قائمة بأنشطة السلامة المهنية والصحة المهنية التي تظلع بها اتحادات أصحاب العمل والنقابات العمالية ؛ (هـ) إعداد دليل تدريبي عن استعمال المواد الكيميائية في العمل ؛ (و) نشر المعلومات عن طريق المركز الدولي للإعلام في شؤون السلامة المهنية والصحة المهنية وجهاز الإنذار الدولي عن مخاطر السلامة المهنية والصحة المهنية .

٨ - وتتعاون منظمة العمل الدولية بصورة نشطة في القيام بأنشطتها بشأن بيئة العمل مع غيرها من المنظمات الدولية ، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية . على سبيل المثال ، يجري العمل بصورة مشتركة مع الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي لاستضافة المؤتمر العالمي المعني بالسلامة المهنية والصحة المهنية الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ . وما زال العمل جارياً لتعزيز التعاون بين الوكالات في إطار البرنامج الدولي لسلامة المواد الكيميائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية^(١) والوكالة الدولية للطاقة ، من أجل حماية العمال الذين يتعرضون لأخطار الإشعاع والمواد الكيميائية .

(١) انظر الوثيقة GB.241/I0/5/4 المعنونة تجديد مذكرة التفاهم بشأن البرنامج الدولي لسلامة المواد الكيميائية .

وقد أتاح المؤتمر الدولي السابع لتفجير الرثة وغيرها من الأخطار الصحية المعقود في آب/أغسطس ١٩٨٧ محفلاً لتبادل المعلومات عن أمراض الرثة والتدابير الهندسية والطبية لحماية العمال من الأمراض التي يسببها الغبار والأخطار الصحية الأخرى .

٩ - وبالإضافة إلى الأنشطة الواردة في الميزانية العادية ، يظلع المكتب بمجموعة واسعة من الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تحسين بيئة العمل . وهذه الأنشطة جزء من أنشطة البرنامج الدولي لتحسين ظروف وبيئة العمل ، المعروف باسم بياكت "PIACT" الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ . وعلاوة على ذلك ، تتوافر لأنشطة التعاون التقني موارد من خارج الميزانية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحين آخرين شائيين ومتعددي الأطراف . ويرمي كثير من مشاريع التعاون التقني إلى مساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن السلامة المهنية والصحة المهنية ، لاسيما عن طريق تحسين الكفاءة التقنية لدوائر التفتيش المعنية بالسلامة المهنية والصحة المهنية ودعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال السلامة المهنية والصحة المهنية . ويجري تنفيذ نحو ٢٠ مشروعاً من هذا النوع في البلدان النامية . وشمة موضوع جديد هام هو إنشاء وتشغيل نظم لمكافحة الأخطار الرئيسية في العديد من بلدان آسيا . ويجري أيضاً في بعض البلدان تنفيذ مشاريع تتعلق بالسلامة والصحة في مجال التعدين . ومن الجوانب الأخرى الهامة لعديد من المشاريع تقديم المشورة والتدريب لممثلي أصحاب العمل والعمال . وهناك حالياً مشروع إقليمي في آسيا خاص بالسلامة المهنية والصحة المهنية والرعاية الاجتماعية للعمال في مجال التشييد .

١٠ - ويقوم الفرع المعني بظروف العمل وتسهيلات الرعاية الاجتماعية بتنفيذ أنشطة كثيرة تتعلق بوقت العمل وتنظيمه ومضمونه والتكنولوجيات التي تشمل مباشرة ببيئة العمل . وبالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما يكون لتسهيلات الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالعمل تأثير هام على بيئة العمل ، على سبيل المثال ، من الممكن أن يؤثر عدم ملاءمة المسكن والمرافق الصحية ووسائل النقل على صحة العامل وسلامته أثناء العمل .

١١ - وفي عالم يشهد تغييرات سريعة في التكنولوجيات والمنتجات ، بما في ذلك ظهور مواد كيميائية جديدة وتزايد القلق إزاء النفايات الخطرة ، فإن القضايا المتعلقة ببيئة العمل قد أصبحت بالغة التعقيد ووثيقة الصلة بالبيئة العامة . ونتيجة لذلك ، أصبح التمييز السابق بين بيئة العمل والبيئة العامة أقل وضوحاً . ولا يمكن إيجاد حلول دائمة لمشاكل بيئة العمل إلا في الإطار الأوسع لتحسين البيئة العامة . وبالمثل ، لا يمكن معالجة مشاكل البيئة العامة على نحو ملائم ما لم تحل المشاكل

المتعلقة ببيئة العمل حلا فعالا . وعلى سبيل المثال ، فإن رصد وتقييم المستويات المسموح بها لتعرض العمال للمواد الكيميائية في مكان العمل ، قد يتطلبان أيضا أن تؤخذ بعين الاعتبار مستويات تعرض هؤلاء العمال خارج بيئة العمل لمواد كيميائية أخرى . ومن المؤسف أيضا أن الحوادث التي وقعت مؤخرا في مجال الصناعة قد قدمت أمثلة مفرجة للتلوث القائمة بين بيئة العمل والبيئة العامة . وهذه الصلات قد تقتضي أن تنسق منظمة العمل الدولية أنشطتها المتعلقة ببيئة العمل على نحو أوثق مع العمل الذي يظطلع به الآخرون لمعالجة المسائل المتعلقة بالبيئة العامة .

١٣ - أما الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية في الماضي بشأن بيئة العمل ، فإنها أعطت أولوية للقطاع الصناعي وسائر قطاعات الاقتصاد المنظمة . وسيحتاج الأمر في المستقبل إلى إعطاء أولوية متزايدة لبيئة العمل التي يعمل فيها العمال في منشآت تجارية مثل المحال التجارية والمكاتب ، (على سبيل المثال ، التلوث الجوي الداخلي) ، وكذلك العمال في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي في البلدان النامية . كما تجدر الإشارة أيضا إلى ضرورة الاعتراف بالزيادة السريعة في عدد سكان العالم وما يترتب عليها من ضرورة إيجاد ملايين من الأعمال الجديدة - ونشأة بيئات عمل جديدة - وسيكون التحدي الذي ستواجهه منظمة العمل الدولية هو ضمان بقاء هذه الأعمال مأمونة وسليمة وقابلة للإدامة بيئيا .

التدريب البيئي

١٣ - اضطلعت منظمة العمل الدولية بأنشطة تدريبية بيئية في إطار برامجها التقليدية في مجالات التدريب المهني ، وتنمية الإدارة ، وتشقيف العمال والبرامج التدريبية المتعلقة بمنظمات أرباب الأعمال وكذلك في المركز الدولي لتحسين المهارات التقنية والمهنية بتورينو والمعهد الدولي للدراسات العمالية^(١) وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة كانت محدودة حتى الآن ، يبدو أن هناك مجالا كبيرا لتوسيع نطاقها في إطار جميع أنواع برامج التدريب الوطنية والإقليمية التي تدعمها منظمة العمل الدولية .

١٤ - ويمكن مشاهدة مثال مفيد على نوع المساهمة الخاصة التي يمكن أن تقدمها منظمة العمل الدولية إلى التدريب البيئي في سلسلة المعلومات والأنشطة التدريبية التي بدأها مكتب أنشطة أرباب الأعمال . وترمي هذه الأنشطة إلى جعل أرباب الأعمال

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية المتعلقة بهذه الأنشطة التدريبية ، انظر الوثيقة GB.238/IO/4/8 بشأن متابعة مؤتمر الصناعة العالمي المعني بإدارة البيئة الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٨٤) .

يدركون مبادئ وممارسات الإدارة السليمة بيئيا وقد اضطلع بها في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وهذا البرنامج الذي جرى تنفيذه بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يتخذ الآن أيضا التدابير اللازمة لعقد حلقات تدريبية على الصعيد الوطني لتعزيز قدرة منظمات أرباب الأعمال على تنفيذ برامجهم الوطنية للتدريب البيئي .

١٥ - وعلى الرغم من اضطلاع منظمة العمل الدولية بالفعل بأنشطة محددة في مجال التدريب البيئي ، ليس للمكتب حتى الآن استراتيجية رسمية بشأن التدريب البيئي . ولذلك ، طلب المدير العام تشكيل فريق عمل مشترك بين الإدارات لإعداد تلك الاستراتيجية في المستقبل القريب . ويدرس الفريق بوجه خاص الدور المحدد الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية في هذا الميدان . ويبدو أن هناك قضايا عديدة تتسم بأهمية بالغة . على سبيل المثال ، ينبغي إيلاء أولوية عليا لتطوير برامج التدريب الموجهة نحو الأنشطة التوقعية والوقائية بدلا من الأنشطة التي تتناول الإنعاش وتخفيف حدة الفقر ، وتدعو الحاجة إلى بذل جهود خاصة لوضع برنامج للتدريب لمنظمات العمال يوازي البرنامج المصمم لمنظمات أرباب الأعمال ؛ وينبغي أن تستحدث منظمة العمل الدولية أنشطة دعم خاص لضمان أن يكون أخصائيو البيئة على الصعيد الوطني والإقليمي الذين يوظفون بالأنشطة التدريبية مدركين تماما لقضايا ومشاكل التدريب العامة التي قد تكون ذات أهمية أيضا في التدريب البيئي ؛ وبعبارة أخرى ، ينبغي مساعدة المدربين البيئيين على تلافي الوقوع في نفس الأخطاء التي حدثت عند وضع وتنفيذ البرامج التدريبية الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تركز منظمة العمل الدولية مزيدا من الجهد لإدماج القضايا البيئية المناسبة في الأنشطة التدريبية المتعلقة ببرامج أخرى لمنظمة العمل الدولية ، مثل التعاونيات ، والتنمية الريفيه ، ومشاريع الأشغال العامة الكثيفة العمالة ، ومشاريع العمالة والتكنولوجيا ، والأنشطة ذات الصلة بالسلامة المهنية والصحة المهنية وظروف العمل والمعيشة . وعلاوة على ذلك ، هناك فرصة أمام منظمة العمل الدولية ، ولاسيما على ضوء هيكلها الثلاثي ، للقيام بدور نشط في زيادة الوعي البيئي العام .

١٦ - كما سيتعين على منظمة العمل الدولية أن تزيد من تعاونها الوثيق مع الهيئات الأخرى العاملة في مجال التدريب البيئي . وقد أقام المكتب بالفعل اتصالات تقنية مباشرة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واليونسكو ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ولجنة الاتحادات الأوروبية وغيرها . واستطاع أن يقدم مساهمة مفيدة بوجه خاص للبرنامج الدولي للتربية البيئية الذي تشترك في تنفيذه اليونسكو

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالتدريب المهني وتدريب أرباب الأعمال والعمال . وعند وضع استراتيجية للتدريب البيئي ، سيولى اهتمام خاص لضمان أن تقوم منظمة العمل الدولية بدور فريد وتكميلي في هذا الميدان الهام .

العلاقة بين البيئة والعمالة وبين الفقر والتنمية

١٧ - إن تقرير برونتلند والمنظور البيئي يؤكدان بمدق أن الفقر هو سبب ونتيجة رئيسيين للمشاكل البيئية العالمية . وكما ذكر تقرير اللجنة : "إن عالما يتوطن فيه الفقر سيكون دائما عرضة للأزمات الايكولوجية وغيرها من الأزمات" . والأنشطة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمالة وإدراج الدخل هي أنشطة رئيسية لبرامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها منظمة العمل الدولية . وسيتعين تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية وبرامجها ومشاريعها في هذه المجالات وذلك بإدماج الاعتبارات البيئية والاعتبارات المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة فيها بصورة أكثر فعالية . وقد اضطلعت المنظمة حتى الآن بكثير من المشاريع ، ولاسيما في إطار برامجها للأشغال العامة الكثيفة العمالة ، التي استهدفت إصلاح البيئة أو حمايتها ، ومثال ذلك ترميم الأراضي البور ومشاريع استصلاح الأراضي ، بما في ذلك أنشطة الري والأنشطة المتعلقة بالحراثة . وتشير التوقعات المحزنة المتعلقة بالعمالة الريفية إلى أنه سيتعين اتباع نهج جديدة . وتوفر النتائج المتعلقة بتعزيز العمالة الريفية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٨٨ أفكارا مفيدة شاقبة تكمل تقرير اللجنة العالمية .

١٨ - ومن المتوقع أن يكمل مؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٩ مناقشاته بشأن التنقيح الجزئي للاتفاقية (رقم ١٠٧) المتعلقة بحماية وإدماج السكان الأصليين والسكان الرحل وشبه الرحل في البلدان المستقلة ، التي اعتمدت في عام ١٩٥٧ إلى جانب التوصية (رقم ١٠٤) المتعلقة بنفس هذا الموضوع . ولما كانت منظمة العمل الدولية تدرك الأهمية التي أولاها تقرير اللجنة العالمية لهؤلاء السكان وغيرهم من الفئات الضعيفة ، فإن لديها فرصة فريدة ، في مجال اختصاصها وبالتعاون مع غيرها ، لتعزيز ودعم العمل الوطني لمساعدة السكان الأصليين على تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسلمية بيئيا .

١٩ - وقد استرعى المدير العام الانتباه إلى أن المناطق الريفية والحضرية التي تتطلب في كثير جدا من الأحيان الحماية البيئية والإصلاح البيئي في الشمال والجنوب على حد سواء تواجه أيضا بطالة قاسية وفقرا شديدا . ويشير هذا إلى أنه ينبغي على

منظمة العمل الدولية أن تتناول المشكلتين بطريقة أكثر تكاملا . وينبغي أن تساعد منظمة العمل الدولية الحكومات لضمان أن عكس سياساتها البيئية متطلبات العمالة وفرصها بصورة أكثر فعالية وأن تعكس سياساتها المتعلقة بالعمالة الاعتبارات البيئية بصورة أكثر فعالية . وقد وافقت حكومة النرويج في الآونة الأخيرة على مشروع خاص يتعلق بإجراءات منظمة العمل الدولية لدعم التنمية القابلة للإدامة ، سيتمكن المكتب بموجبه من إجراء بحث أولي عن العلاقة المتبادلة بين البيئة والعمالة . وستعزز هذه الأنشطة بهند خاص في مقترحات البرنامج والميزانية لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

اجتماع الخبراء

٢٠ - قرر مجلس الإدارة في جلسته ٢٤٢ المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٩ ، أن يعقد ، وبخامة استجابة للقرار المتعلق بسياسة العمالة والحماية البيئية المعتمد في المؤتمر الإقليمي الأوروبي الرابع لمنظمة العمل الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، اجتماعا ثلاثيا للخبراء بشأن ما يترتب على السياسات البيئية في أوروبا من آثار في العمالة والتدريب (جنيف ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) .

مجالات القلق ومجالات العمل الجديدة

٣١ - استرعى الاستعراض المشترك بين الإدارات لتقرير برونتلند الانتباه إلى عدد من الأنشطة ذات الصلة التي سيتمين على منظمة العمل الدولية الاضطلاع بها لإدماج الاعتبارات البيئية واعتبارات التنمية القابلة للإدامة في برامجها التقنية الرئيسية . ومن بين أهم العوامل الداعية إلى التعزيز المذكورة في تقرير برونتلند ما يلي :

(أ) ينبغي أن يعكس تصميم برامج ومشاريع منظمة العمل الدولية وتنفيذها وتقييمها منظورا أطول أجلا ؛

(ب) بالنظر إلى أن التقاسم غير المنصف لتكاليف وفوائد التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية قابلة للإدامة بل إلى مجرد استمرار الفقر والظلم والفرقة ، ينبغي أن يكون الإنصاف أحد المعايير الهامة في تصميم مشاريع منظمة العمل الدولية وتنفيذها وتقييمها ؛

(ج) ينبغي أن تقدم منظمة العمل الدولية دعما خاصا للأنشطة البيئية التي تتيح الفرصة أمام التعاون الثلاثي ، وأن تشجع أيضا الآخرين على الاستفادة من النهج الثلاثي في أنشطتها ؛

(د) ينبغي أن تواصل منظمة العمل الدولية تعزيز الروابط بين أنشطتها للتعاون التقني ومعايير العمل الدولية بغية مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقيات المصدق عليها ، ولاسيما الاتفاقيات المتعلقة ببيئة العمل ؛

(هـ) ينبغي أن تولي منظمة العمل الدولية أولوية أعلى لاستخدام "أفرقة" المشاريع التي تجمع الخبرة الفنية من أكثر من وحدة تقنية تابعة لمنظمة العمل الدولية ، لضمان أن تعكس المشاريع نهجا أكثر تساوقا وتكاملا في التنمية القابلة للإدامة ؛

(و) ولما كان المكتب يسلم بأهمية الأثار البيئية لكثير من مشاريع منظمة العمل الدولية ، فإنه ينبغي له أن يستحدث عملية استعراض للأثار البيئية تكون ذات طابع عملي ، استنادا إلى الخبرة المكتسبة من الأنشطة الخاصة بالاستعراض البيئي المقترحة للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، لضمان أن تراعي المشاريع والبرامج ذات الصلة الاعتبارات البيئية بقدر كافي ؛

(ز) ينبغي أن يطور المكتب الأنشطة الداخلية لتدريب الموظفين والدعم الاستشاري لمساعدة موظفي منظمة العمل الدولية في المقر وفي الميدان على إدماج الاعتبارات البيئية والاعتبارات المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة في أنشطتهم التقليدية بصورة أكثر فعالية .

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - يولي اهتمام خاص ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، إلى الحاجة الماسة إلى تحسين التنسيق بين الأنشطة البيئية وأنشطة التنمية القابلة للإدامة . وقد أخذت منظمة العمل الدولية في تدعيم هذه الجهود والمشاركة فيها بنشاط ، وأبقى مجلس الإدارة على علم تام بالتقدم المحرز . فعلى سبيل المثال ، ناقشت لجنة المنظمات الدولية ، في دورتها ٢٤١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) ، مؤتمر أوصلو المعني بالتنمية القابلة للإدامة وعمل الفريق المشترك فيما بين الوكالات المسمى الموظفين المعنيين بالمسائل البيئية .

٢٣ - وشاركت كذلك منظمة العمل الدولية بنشاط في وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على نطاق المنظومة ، وهو عملية جارية لتيسير تحسين التخطيط والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة . ويضم البرنامج البيئي المتوسط الأجل على نطاق المنظومة الذي

ووفق عليه مؤخرا للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ما يزيد على ٥٠ إشارة محددة إلى الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منظمة العمل الدولية ، وحدها أو بالتعاون مع آخرين ، فيما يتعلق بقضايا بيئية كثيرة مختلفة ، مثل بيئة العمل والتنمية الريفية والإسكان والتدريب البيئي والانشطة الصناعية .

٢٤ - وستواصل منظمة العمل الدولية بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز فعالية عملية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .

منظمة العمل الدولية والبيئة : احتمالات المستقبل

٢٥ - أعربت عدة اجتماعات للجان الصناعية لمنظمة العمل الدولية واجتماعات أخرى عقدت في نطاق المنظمة عن اهتمام وقلق متزايد فيما يتعلق بالبيئة في عام ١٩٨٨ . فعلى سبيل المثال ، اعتمدت الدورة العاشرة للجنة الصناعات الكيماوية قرارا بشأن التحكم في النفايات السامة وتلافيتها ؛ واتخذت الدورة الثانية عشرة للجنة الحرف المعدنية قرارا يتعلق بمساهمة الحرف المعدنية في تحسين البيئة ، اقترحت أن يضاف إلى جدول أعمالها في المستقبل بندا بعنوان "مساهمة أصحاب الحرف المعدنية في تحسين البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للإدامة" ؛ كما اتخذت لجنة ظروف العمل في صناعة ميد الاسماك قرارا عن حماية سبل عيش الصيادين ، وهو يتصل جزئيا بأهمية حماية البيئة البحرية والإدارة السليمة للسماك الموجود . وتعد هذه الأمثلة دلالة على الاهتمام الذي تحظى به القضايا البيئية في مختلف الاجتماعات التي تعقدتها منظمة العمل الدولية . كما تولي التقارير التي يعدها المكتب لهذه الاجتماعات اهتماما متزايدا للملات القائمة بين المشاكل البيئية والقضايا الحساسة في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية .

٢٦ - وخلال فترة السنتين القادمة قد يتطلب عدد من القضايا الأخرى اهتماما خاصا من منظمة العمل الدولية . وقد يمثل "التغير المناخي" واحدا من أهم التحديات البيئية في المستقبل . وعلى الرغم من تكريس أقصى اهتمام لتسجيل بيانات علمية وتقنية عن هذه الظاهرة وإجراء تحليلات علمية وتقنية لها ، فقد تكون هناك صلات هامة بين ما يحتمل أن يترتب على التغير المناخي أو السياسات والانشطة الموضوعية لتأخير التغير المناخي أو مواجهته من آثار في ظروف العمل والظروف الاجتماعية . ونتيجة لذلك سيتعين على منظمة العمل الدولية أن ترمد هذه القضية عن كثر في المستقبل . وعلاوة على ذلك ، يجري حاليا تحديد مواعيد عقد عدد كبير من المؤتمرات الإقليمية والدولية في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ١٩٩٢ . وسيتعين على منظمة العمل

الدولية أن ترصد بعناية التطورات المتعلقة بهذه المؤتمرات حتى تقرر في مرحلة مبكرة إذا كانت هناك مساهمة ، يمكن أن تقدمها في حدود مجالات اختصاصها المحدودة والمحددة تحديدا دقيقا ، وماهية هذه المساهمة .

٢٧ - وحدت المقترحات المتعلقة ببرنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ الشواغل البيئية والتغير التكنولوجي بوصفه موضوعا من أربعة مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وفي فترة السنتين القادمة ستركز منظمة العمل الدولية أنشطتها المتعلقة بهذا الموضوع في ميادين تعزيز العمالة والتدريب وبيئة العمل ، وهي ميادين للمنظمة بشأنها ولاية واضحة واختصاص لا جدال فيه . وقد أعرب المدير العام عند إعداد هذه المقترحات عن اقتناعه بأن المحك الرئيسي لما إذا كانت منظمة العمل الدولية ستحرز تقدما نحو تحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة لن يتضح فقط من عدد البنود الخاصة الواردة في مشاريع المقترحات التي يمكن في الحال تبين أنها "مشاريع بيئية" ، بل سيتضح أيضا ، وفقا لما أكد في تقرير برونتلند من مدى إدماج هذه الاعتبارات ، بقدر أكبر من الفعالية ، في جميع أنشطة منظمة العمل الدولية ذات الصلة . وإعمال استراتيجية الإدماج هذه ، أنشئت وحدة خاصة معنية بهذه القضايا في مكتب المدير العام المساعد للبرامج المشتركة فيما بين الإدارات . وعلاوة على توفير الموارد البشرية لتعزيز وتدعيم تنسيق وتحديد جهود معينة تبذلها الإدارات التقنية لتجسيد هذه الاعتبارات بقدر أكبر من الفعالية في تنفيذ برامجها ، وفر قدر محدود من الموارد الإضافية الخاصة لتدعيم تلك الجهود . وفي الوقت نفسه ، ستوفر موارد من الميزانية العادية للتعاون التقني لزيادة تدعيم استراتيجية الإدماج هذه .

٢٨ - ومع ذلك فإنه علاوة على الجهود المبذولة في إطار الميزانية العادية سيعمى المكتب إلى الحصول على موارد إضافية من مانحين متعددين وشناثيين ، ومن مصادر تمويلية أخرى . وقد وافقت بالفعل حكومة النرويج في عام ١٩٨٨ على مشروع خاص لتدعيم الجهود الخاصة التي تبذلها منظمة العمل الدولية نحو تحقيق تنمية قابلة للإدامة وذلك قبل أن تقدم مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وسوف تولى أولوية لوضع العناصر البيئية التي ستضاف إلى أنشطة التعاون التقني التقليدية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية وإلى استحداث أنشطة جديدة قد تقدم منظمة العمل الدولية في إطارها ميزة نسبية فريدة .

٣٩ - وقد حدد تقرير برونتلند لاستعراض الأنشطة المشتركة فيما بين الوكالات أنشطة أخرى كثيرة يمكن أن تفضلع بها منظمة العمل الدولية في المستقبل لتدعيم التنمية السليمة بيئيا والقبالة للإدامة . ومع ذلك ، فاعترافا بأهمية أشر الأنشطة التقليدية لمنظمة العمل الدولية في تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة ، التي تعتبر في حد ذاتها تدعيما مباشرا للتنمية القابلة للإدامة ، فإن الأولويات والقضايا المذكورة آنفا تعتبر هي الأهم خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .
